



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الانتخابات النيابية العراقية 2021: الدروس القاسية

علي طاهر الحمود



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الانتخابات النيابية العراقية 2021: الدروس القاسية

علي طاهر الحمود *

انتهى السباق الانتخابي على وقع مقاطعة واسعة النطاق، ومفاجآت لم تغب بالأحرى عن أعين المختصين ممن خبروا التعامل مع مجسات الشارع قبل الاستشارات في الغرف المغلقة.

وأسفرت المنافسة الانتخابية النيابية العراقية عن جملة مهمة من المعطيات بإمكانها أن تؤثر لتحولات عميقة في المجتمع العراقي، وينبغي أن تحظى باهتمام المعنيين قبل أن تترجم إلى ما لا يحمد عقباه.

لقد أشر استطلاع مركز البيان للدراسات والتخطيط واسع النطاق الذي نشر قبل عشرة أيام من موعد الانتخابات إلى تصاعد كبير في حظوظ دولة القانون، وحزب تقدم، والمستقلين والتشريبيين ولاسيما قائمة امتداد، في حين تنبأ أيضاً بهبوط كبير في حظوظ الفتح والعقد الوطني. وإن الاستطلاع يبين تقدماً واضحاً لقائمتي الكتلة الصدرية والحزب الديمقراطي الكردستاني، وانخفاضاً في توجه الناس نحو عزم. ولعل المفارقة في الاستبيان مع الواقع يكمن في ائتلاف قوى الدولة، والذي سنوضح أسبابه تالياً.

ويمكن بالجمل استخلاص جملة من الدروس الأساسية مما جرى في المفاجأة الانتخابية بالعاشر من تشرين الأول 2021:

1. لعل الصدمة الأبرز في الانتخابات كانت في محدودية تأثير المرجعية الدينية على مجرى هذه العملية. فانتخابات 2021 كانت الأولى التي لم تشهد تأثيراً واضحاً وحاسماً لنداء المرجعية في المشاركة بعدما كان لصوتها تأثير بالغ في امتناع الناس عن التصويت في 2018، فيما كان لنداءاتها تأثير مهم في ازدياد نسب المشاركة في الدورات الانتخابية الأسبق.

إن انحسار نفوذ مراكز الثقل المجتمعي بشكل عام ومؤسسة المرجعية بشكل خاص ينذر بفقدان المجتمع لسدود منيعة تمنعه من الانفعال والتهور في لحظات تاريخية مهمة تواجه الأمم. وبصرف النظر عن أسباب هذا التوجه المجتمعي موضوعياً، فإن المشتغلين في العمل السياسي على موعد مع استحقاقات جسيمة أخرى قد لا يكون للمرجعية فيها كلمة كما في الماضي.

* المدير التنفيذي لمركز البيان للدراسات والتخطيط.

2. على وفق النتائج الأولية فإن تشريعيين بأعداد لافتة للانتباه فازوا بمقاعد في البرلمان القادم. وقد اعتاد اليسار العلماني الشيوعي تحديداً الهيمنة على ساحات ثلاثة (الإعلام، منظمات المجتمع المدني، والمعارضة السياسية المتواجدة في الشارع)، إلا أن الموجة الجديدة الصاعدة إلى مجلس النواب مثلت تحرر العلمانية المدنية المتصالحه مع الدين، من العلمانية بنسختها اللائكية laïcité الرافضة للدين والمتدينين. وما لم تلحظ وتعترف وتتعامل القوى السياسية التقليدية هذا التحول في مزاج الشارع الشيعي الشاب، فإن هذا التحول مرشح للعودة إلى أحضان اليسار مرة أخرى.
3. شهدت الجارة إيران بعد 2014 ثلاث صدمات في تعاملها مع الملف العراقي أظهرت عمق القراءة الاستراتيجية الخاطئة لطهران، كان أولها سقوط الموصل إذ كان ذلك مؤشراً على الفساد والفشل الذي سجلته قيادات أنيطت بها مهمة بناء الدولة العراقية، والتواصل مع ممثلي المحافظات المعارضة، بصرف النظر عن المواقف الإقليمية والتحويلات الداخلية في تلك المحافظات والتي كان لها الأثر الأساس في سقوط أجزاء كبيرة من البلاد على يد داعش. ومن جهة أخرى كانت أحداث تشرين التي شكّلت الصدمة الثانية في إدراك عمق الفجوة بين القيادات السياسية والشارع الشيعي المنتفض والرافض لقواه السياسية، في حين كانت نتائج انتخابات 2021 تنوياً للصدمة المتلاحقة لطهران. وسبق للجمهورية الإسلامية أن وضعت ثقلها في دعم قائمتي الفتح والعقد الوطني، بوصفهما قائمتين تمثلان العمق الشيعي الإسلامي في العراق، والداعمين لمشروع الجمهورية الإسلامية المعروف في المنطقة، إلا أن نتائج الانتخابات أظهرت خسارة الرهان على مشروع سياسي لم يكن نابغاً بالضرورة من أولويات المجتمع العراقي عموماً والشيعي بشكل خاص. وهنا بالطبع ينبغي الفصل بين مشروع الحشد الشعبي الذي ما يزال يمثل خياراً استراتيجياً في مواجهة الإرهاب والأخطار الداخلية والخارجية الأخرى، وبين مشروع الفتح السياسي بعناصره الموجهة للخطاب الخارجي للعراق والداخلي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
4. وجّه الناخب العراقي صفتان على وجه العملية السياسية بمقاطعته للانتخابات ومشاركته فيها. فقد مثلت المقاطعة رفضاً بليغاً للنظام والقوى السياسية، المصرة على النزول إلى المواطنين - (أو عدم النزول للمواطنين في أمثلة كثيرة ضمن هذه الانتخابات!) - بالوجه المزمّنة ذاتها، وبلا «برامج» حرفياً. وكأن من المطلوب على الناخبين الانتخاب على التاريخ والشعارات والأمزجة وليس الانتخاب وفقاً للأهداف والبرامج. أما الناخبون المشاركون فقد وجّهوا أصواتهم «عقائياً» أينما سنحت لهم الفرصة لذلك.

5. الخاسرون جنوا ما حصدوه، في التعالي على الناس، وعدم تلمس همومهم، وضعف الاهتمام بالجيل الشاب الصاعد، وإيلاء الأهمية بملفات ليست من أولويات حياة المواطنين. لقد برزت إشارات واضحة من قبل الشارع تشي بأنه لم يعد مطلبياً ينشد الماء والكهرباء، وإنما بات مقتنعا بأن المشكلة هي في أصل النظام الذي لم يعد يحفظ كرامة «العراقي». حرق القنصليات، وطريقة استقبال الفريق السعودي في البصرة قبل بضعة سنين، وتشيرين نفسها، جوهرت بدلاً عن محاولة الفهم ونقد الذات، بالرصاص والخطف والاستعراض الميليشياوي والتهديدات المهينة التي طالت حتى القائد العام للقوات المسلحة.

6. الراجون في هذه الجولة في حالة الكتلة الصدرية فإنهم استغلوا العزوف عن المشاركة من خلال انضباط الجمهور وحسن التنظيم، والتحدث بلغة الناس، في حين شكّلت جملة من المعطيات سبباً في الصعود اللافت للانتباه لدولة القانون، منها أن هذا الائتلاف هو الضد النوعي للتيار الصدري فضلاً عن قناعة الناخبين بقدرة دولة القانون وزعيمها في ضبط السلاح المنفلت، والعودة بالبلاد على الرخاء الاقتصادي. كما ان جزءاً مهماً من جمهور الفتح المعارض على سياساته توجه بأصواته الى دولة القانون وفقاً للمعطيات. اما بالنسبة لقائمة تقدم فقد كان الرهان على الشباب والتواصل معهم، فضلاً عن تجاوز الشبكات الاجتماعية التقليدية سبباً في التقدم الانتخابي في المحافظات الغربية.

7. ربحت العملية السياسية صعود 97 امرأة - (كإعلان اولي للنتائج) - وهو رقم ملفت تجاوز الكوتا المقررة بـ 83 امرأة. ويُحسب للقوى السياسية ترشيح شخصيات نسائية قوية من أجل حصد الأصوات، وهنّ ربحن مقاعدهن بأصواتهن ما يمكن أن ينتج زيادة فاعلية النساء في البرلمان المقبل، وإن كان الجزم بذلك مؤجل برسم الزمن.

8. الاجتماع السياسي التشريعي أنتج ظواهر مهمة، فزعيم «امتداد» الذي حصل على أصوات تفوق قيادات كبيرة من دون دعاية مكلفة، وأصغر مرشحة شابة، وأعلى الأصوات النسائية لمرشحة، والفوز في المدينة الدينية الأبرز (النجف الأشرف)، والمنافسة الشرسة مع الكبار في أعنى الدوائر الانتخابية مثل الكرادة ببغداد، كلها لا ينبغي أن تغيب عن بال المراقبين.

وفي المقابل اظهر الاجتماع السياسي للمحافظين التقليديين في الجانب الشيعي تدافعاً غير عقلائي، فترشيح منافسين بثوب المستقلين إلى جانب المرشحين الرسميين، والثقة غير المبررة في تعدد

المرشحين في بعض الدوائر، وعدم النزول الى الشارع والاكتفاء بالدعايات المكلفة، حصد أصحابها نتائج لم تكن في حسابتهم.

ما بعد الانتخابات: استحقاقات حاسمة

إن ما ينبغي أن تكون عليه العملية السياسية فيما بعد الانتخابات يتطلب جملة من الإجراءات والسياسات التغييرية الحاسمة، نظراً لتغير مزاج الرأي العام واستحقاقات الكتل السياسية وفقاً للنتائج والأرقام. وفيما يأتي جزء من تلك السياسات المطلوبة:

- القبول بنتائج الانتخابات والرضوخ لمعادلة التغيير المطلوبة جماهيرياً وضبط الخطابات المنفصلة والمهددة للسلم الأهلي، جزء أساس من استحقاقات النظام الديمقراطي الذي بذل العراقيون دماءً غالية للحصول عليه وصيانتته.
- إن الانتخابات بنتائجها إما أن تكون دافعاً للتغيير الجذري في توجهات النظام، وهو مطلب المقاطعين واليائسين من جهة، ومطلب المشاركين المعاقبين للقوى السياسية من جهة أخرى، وإما أن تكون مخرجات الانتخابات مؤدية إلى تكرار المعادلة التوافقية المحاصصاتية السابقة، ما يعني أن انسداداً خطيراً سيواجه النظام السياسي ودافعاً نحو تجدد الاحتجاجات تكون فيها أحداث تشرن مجرد مزحة!
- إن الأصوات الراكدة المشكّلة للأغلبية الصامتة في المجتمع العراقي قد لا تبقى كذلك في حالة الانسداد، فمطلوب من القوى السياسية فهمها والتكيف معها، ولحَاطها في التشكيلة الحكومية، فضلاً عن السياسات القادمة.
- إن القوى السياسية وثقت بشكل كبير على الشرعية الدولية، إلا أن هذه الأخيرة وعلى ما يبدو باتت مشروطة بإجراء إصلاحات حقيقية؛ إلا إذا كان النظام السياسي مقتنعاً بالانعزال الاختياري عن المجتمع الدولي من خلال انتاج نظام كليبتوقراطي kleptocracy اقلوي يعيد صنع استبداد قهري من خلال قمع الحريات السياسية والمدنية، والنظام الاقتصادي الريعي الزبائني، ولكن إلى حين.
- إن قراءة متأنية لعدد الأصوات التي حازها الفائزون، وتلك التي حصل عليها الخاسرون، تظهر أن الضياع الكبير للأصوات كان ظاهرة هذه الانتخابات. وبما أن نظام التمثيل النسبي على

مستوى المحافظة (كما في انتخابات 2018) لم تكن ملبية لطموح التمثيل، فإن نظاماً انتخابياً وسطياً تلوح ضرورته. فبالإمكان تعديل النظام الانتخابي من خلال آلية ينتخب بها نصف المجلس النيابي فردياً (كما في الانتخابات الحالية)، فيما يتم تجميع أصوات القوائم السياسية لاختيار النصف الآخر من مجلس النواب، وذلك كما في النظامين الانتخابيين في كل من ألمانيا واليابان؛ وبذا يمكن جمع مميزات الانتخاب الفردي مع وجود أكثر قوة للأحزاب والتكتلات السياسية، لتكون الدورات النيابية المقبلة أكثر تمثيلاً وقدرة على قيادة البلاد.